حابي HAPI JOURNAL
نشرة تصدر عن بوابة حابي - العدد 248 الأثنين 11 أكتوبر 2021

إجراءات للحد من تأثير التقلبات العالمية

رئيس الوزراء يناقش سيناريوهات مواجهة ارتفاع أسعار الوقود والسلع الاستراتيجية

حابي

عقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، اجتماعًا، لمناقشة عدد من السيناريوهات المتعلقة بمواجهة تداعيات ارتفاعات أسعار الوقود والسلع الاستراتيجية في السوق العالمية.

وأكد رئيس الوزراء أنه في ضوء ما يشهده العالم من تقلبات في الاقتصاديات العالمية، وكذا ارتفاعات أسعار الوقود والسلع الاستراتيجية، وهو ما ينعكس على ارتفاع معدلات التضخم، وهذا ما يستدعي وضع سيناريوهات واضحة لمواجهة تداعيات هذه الأحداث على الأسواق المصرية، ووضع محددات للتعامل معها.

وشدد في الوقت نفسه على ضرورة توافر السلع الاستراتيجية، واتخاذ الإجراءات المناسبة، التي من شأنها تقليل تأثير هذه الأزمة العالمية إلى أقل نسبة ممكنة.

عقد الاجتماع بحضور المهندس طارق الملا، وزير البترول والثروة المعدنية، والدكتور علي المصيلحي، وزير التموين والتجارة الداخلية، والدكتور محمد معيط، وزير المالية، والسيد القصير، وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، وأحمد كجوك، نائب وزير المالية للسياسات المالية، وأسامة الجوهري، مساعد رئيس مجلس الوزراء، القائم بأعمال رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.

وخلال الاجتماع، شرح وزير البترول والثروة المعدنية الإجراءات التي اتخذتها الوزارة للتعامل مع هذه الظروف الراهنة، كما أكد وزير التموين، من جانبه، على أن الوزارة تدرس حاليًا تأثير هذه الارتفاعات على أسواقنا المحلية، في ظل ما نملكه من مخزون كافٍ لعدد من السلع الاستراتيجية.

الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء

من ناحيته، شرح وزير الزراعة واستصلاح الأراضي التحديات التي واجهت قطاع الزراعة خلال هذه الفترة، وعلى رأسها التغيّرات المناخية وارتفاع أسعار الطاقة، ومن ثم اقترح العمل على وضع رؤية متكاملة لهذا القطاع، بما يسهم في تشجيع المزارعين على زيادة المساحات المزروعة بالمحاصيل الاستراتيجية.

وخلال الاجتماع، استعرض القائم بأعمال مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء، دراسة حول تطورات أسعار السلع الاستراتيجية على المستوى العالمي وتأثيرها على السوق المحلّية، حيث رصدت الدراسة تطورات الأسعار العالمية لكل من المنتجات البترولية، والسلع الزراعية ومنتجات الثروة الحيوانية مثل القمح، وفول الصويا، والسكر، واللحوم المجمدة، والدواجن المجمدة، بالإضافة إلى أسعار القطن والأسمدة.

كما تطرقت الدراسة لتطورات الأسعار العالمية للمعادن والحديد. وفي الوقت نفسه، رصدت الدراسة معدل الارتفاع السنوي للأسعار العالمية للسلع الرئيسة، وأسباب ارتفاعها، وتأثيراتها المتوقعة على السوق المحلية، ولا سيما على فاتورة الاستيراد.

وفي ختام الاجتماع، تم الاتفاق على عدد من الإجراءات لمواجهة تداعيات هذه الأزمة العالمية على عدد من القطاعات المختلفة، والتخفيف من آثارها.

إلى حد كبير

وزير المالية: اتفاق الضريبة العالمية حقق المتطلبات المصرية

حابي

أكد الدكتور محمد معيط وزير المالية، أن الاتفاق التاريخي للضرائب، الذي أعلنت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية انضمام 136 دولة إليه بينها مصر، يُسهم فى معالجة التحديات الضريبية الناشئة عن رقمنة الاقتصاد، بحيث تدفع الشركات متعددة الجنسيات حصة عادلة من الضرائب أينما كانت تعمل وتُدر أرباحًا بمختلف بلدان العالم.

ولفت إلى أن مصر شاركت بقوة في مفاوضات هذا الاتفاق، الذي تمت صياغته بما يلبي إلى حد كبير المتطلبات المصرية، دفاعًا عن مستحقاتنا الضريبية، وضمانًا للعدالة؛ حفاظًا على حقوق الشعب المصري، وترسيخًا للاستقرار الاقتصادي.

أضاف الوزير، عقب الإعلان عن هذا الاتفاق التاريخي، أن العالم يُعيد رسم القواعد الضريبية الدولية؛ لتتوافق مع عصر التكنولوجيا، موضحًا أن الثورة التكنولوجية التي شهدها العالم في العقود الماضية كانت تتطلب بالضرورة ثورة موازية في القواعد الضريبية تلبيةً لمتطلبات العدالة والحفاظ على موارد الدول وحقوقها الضريبية.

إعادة توزيع 125 مليار دولار من أرباح الشركات التكنولوجية على الدول الأخرى

مستشار الوزير: العمل على صياغة الاتفاقية متعددة الأطراف والتوقيع عليها خلال عام 2022

وأشار معيط إلى أنه تم، أول أمس، الانتهاء من هذا الاتفاق الذي وضعت أول لبناته في الأول من يوليو الماضي، بالتوافق بين 136 دولة تمثل أكثر من 90% من إجمالي الناتج المحلي العالمي في صفقة تاريخية رابحة لكل الأطراف، تُبشر بانطلاقة جديدة للضرائب الدولية، تسهم في الحفاظ على الحقوق الضريبية للشعوب.

الدكتور محمد معيط وزير المالية

وأكد أن هذا الاتفاق التاريخي يتضمن إعادة توزيع نحو 125 مليار دولار من أرباح كبرى الشركات التكنولوجية بالعالم، على الدول الأخرى وفقًا لقواعد محددة، لتحصل كل دولة على نصيبها العادل من الضريبة على الأرباح، إضافة إلى فرض حد أدنى للضريبة بنسبة 15% على الشركات متعددة الجنسيات العاملة بأكثر من دولة.

رامي يوسف مستشار وزير المالية للسياسات الضريبية

ونوه أنه من المتوقع أن يحقق إيرادات ضريبية على مستوى العالم بنحو 150 مليار دولار سنويًا؛ بما يضمن استقرار نظام الضرائب الدولية وزيادة اليقين الضريبي للشركات وكذلك الإدارات الضريبية على حد سواء.

وقال رامي يوسف مستشار وزير المالية للسياسات الضريبية، إن الاتفاق يحافظ على حقوق مصر من حصيلة الضرائب على نشاط الشركات متعددة الجنسيات في مصر، ويكلل جهود وزارة المالية في مكافحة عمليات نقل الأرباح والتآكل الضريبي.

وتوقع أن يُسهم هذا الاتفاق الدولي في تعزيز الإيرادات الضريبية لمصر من نشاط الشركات العالمية العاملة بالاقتصاد الرقمي.

أضاف أن مصر شاركت بجهد كبير في صياغة هذا الاتفاق الضريبي الدولي، على نحو يحقق المتطلبات المصرية إلى حد كبير في صياغته النهائية، وأنه سوف يتم العمل خلال الفترة المقبلة على صياغة الاتفاقية متعددة الأطراف والتوقيع عليها خلال عام 2022.

اللواء مجدي أمين رئيس القطاع العقاري:

العاصمة الإدارية تنتهي من تخصيص 650 فدانًا في الداون تاون لنحو 180 شركة

بكر بهجت

انتهت شركة العاصمة الإدارية من تخصيص نحو 650 فدانًا في منطقة الداون تاون بالعاصمة الإدارية الجديدة، تمثل نحو 50% من إجمالي مساحة المنطقة، وفق اللواء مجدي أمين رئيس القطاع العقاري بالشركة، مشيرًا إلى أن هناك العديد من العروض التي لا تزال قيد الدراسة، وهي من شركات وتحالفات محلية وأجنبية للحصول على أراضٍ بالمنطقة.

أضاف في تصريحات لجريدة «حابي» أن عدد الشركات التي تعاقدت على أراض بالمنطقة سجل نحو 180 شركة، موزعًة على مختلف الأنشطة المستهدف إقامتها بالمنطقة، سواء الإدارية أو التجارية أو الطبية والتعليمية والفندقية وأيضًا السكنية، مشيرًا إلى أن هناك طلبًا متزايدًا للحصول على أراض لإقامة مشروعات بمختلف الأنشطة المتاحة.

عروض من تحالفات محلية وأجنبية للحصول على أراض بالمنطقة قيد الدراسة

وأوضح أن التركيز بالكامل الآن من قبل شركة العاصمة على إنهاء الحي الحكومي بالكامل، استعدادًا لانتقال الوزارات إليه خلال الفترة القريبة المقبلة، مع العمل على الإجراءات الجديدة لتخصيص الأراضي، والتي تتواكب مع توجهات الدولة بمنح الأراضي مع اشتراط عدم طرحها للبيع إلا بعد بناء 30% منها، وهو ما يجري مناقشته وصياغته الآن من قبل الشركة.

وبحسب البيانات التي نشرتها جريدة «حابي» مؤخرًا، فإن منطقة الداون تاون أو ما يعرف بوسط البلد في العاصمة الإدارية، أصبحت نقطة جذب كبيرة

اللواء مجدي أمين رئيس القطاع العقاري بشركة العاصمة الإدارية

الأولوية لإنهاء الحي الحكومي بالكامل استعدادًا لنقل الوزارات

للشركات الراغبة في إقامة أبراج ومشروعات تعتمد على المساحات الصغيرة والتي تتراوح بين 800 إلى 5000 متر مربع، حيث ارتفع عدد الشركات التي حصلت على أراض بها إلى أكثر من 80 شركة، فيما اقتربت المساحات المباعة أكثر من مليون متر مربع.

واستحوذ النشاط الإداري والتجاري على نحو 60% من الأراضي التي تم تخصيصها للمطورين بمنطقة وسط البلد، فيما تنوعت الأنشطة الأخرى بين الطبي والفندقي والسكني.

وتسعى شركة العاصمة الإدارية لاستغلال موقع تلك المنطقة البالغة مساحتها 1364 فدانًا في استقطاب عدد كبير من الشركات المحلية والعربية والأجنبية للعمل بها، خاصة في ظل وقوعها بين الحي الحكومي وحي المال والأعمال، ومنطقة النهر الأخضر ومحور بن زايد الشمالي، وفندق الماسة، كما أنها تمثل بوابة للمرحلة الثانية.

وارتفع عدد العقود التي وقعتها شركة العاصمة الإدارية مع المطورين إلى أكثر من 240 عقدًا لإقامة مشروعات متنوعة الأنشطة، تركز أكثرها في الإداري والتجاري والسكني والمشروعات الطبية، حيث بلغ عدد المشروعات السكنية فقط نحو 80 مشروعًا، فيما بلغ عدد المشروعات متعددة الاستخدامات أكثر من 100 مشروع، وتنوعت المشروعات الأخرى بين الإداري والتجاري والطبي والرياضي والتعليمي والخدمي.

وقال أمين، إن عدد قطع الأراضي التي تمت إتاحتها بمنطقة الداون تاون تصل إلى 500 قطعة متنوعة الأنشطة والاستخدامات، بما يتوافق مع متطلبات المستثمرين، مشيرًا إلى أن هناك العديد من الطلبات التي تتم دراستها حاليًا من قبل شركة العاصمة سواء من شركات محلية أو أجنبية.

وتضم منطقة داون تاون 5 أحياء رئيسية وهي: الحي السياحي الفندقي بمساحة 138 فدانًا، وحي التسوق والتنزه 35 فدانًا، والحي الإداري 27 فدانًا، وحي التراث والفنون 17 فدانًا، والأزياء والموضة 40 فدانًا، وحي الصاغة أو الذهب بمساحة 25 فدانًا، كما تم تخصيص 52 فدانًا لتضم شركات البترول والطاقة العالمية و37 فدانًا لشركات الأدوية و22 فدانًا لشركات الكمبيوتر ومراكز المعلومات و16 فدانًا لشركات التأمين، فضلًا عن حديقتين للثقافة ومسجد على مساحة 68 فدانًا.

أهم الأخبار

اضغط على العناوين

- رئيس الرقابة المالية يصدر قرارا تنفيذيا بالتأمين على العاملين المصريين المقيمين بالخارج ضد الحوادث
- حكم بإفلاس ماركة الإماراتية وإلزام أعضاء مجلس الإدارة بسداد 448 مليون درهم
- مصر تؤكد رفضها المساس بحرية وأمن الملاحة في الخليج العربي ومضيق باب المندب
- البنك المركزي: ارتفاع التضخم الأساسي إلى 4.8% في سبتمبر
- البورصة تصعد إلى 10662 نقطة ختام التعاملات وسهم CIB يقفز 1.88%